الوقيان: «السكنية» ملتزمة بتوفير المسكن الملائم للمخاطبين بأحكام «من باع بيته»

6

الشاهين يقترح التدقيق في الشهادات الدراسية المقدمة لعضوية مجالس إدارات الجمعيات والنقابات والإتحادات المختلفة

أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحاً برغبة قال في مقدمته:تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإشهار جمعيات النفع العام والنقابات بالتعاون مع الهيئة العامة للقوى العاملة، وكذلك الجمعيات التعاونية.

ونظراً لأهمية الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات التي يتم إشهارها، فإن الحصول على المؤهل العلمي المناسب لشغل المناصب القيادية أو عضويتها بحسب الاحوال أمر ضروري وهام.

وقد أثيرت أخيراً قضية الشهادات الدراسية المزورة والتي أدت إلى قيام الحاصلين عليها بتولي بعض المناصب القيادية دون وجه حق.

وللقضاء على هذه الظاهرة السلبية وإعطاء كل ذوي المؤهلات والكفاءات هذه المناصب من دون أصحاب المؤهلات المزورة، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« يتم التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة للقوى العاملة من جهة وجمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية من جهة أخرى للتدقيق في الشهادات الدراسية المقدمة لعضوية مجالس إدارات كل من: الجمعيات التعاونية، والجمعيات العمومية، والنقابات، والاتحادات، والجمعيات المختلفة، للتأكد من أن صاحب المؤهل الدراسي حصل عليه من مؤسسات تعليمية معترف بها من قبل الدولة».

والتحقيق في ضعف جودة الخدمات في المدارس

طلب نيابي لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية بشأن «الشهادات المزورة»

ربيع سكر

محمد الدلال

مبارك الحجرف

علي الدقباسي

أعلن النواب محمد الدلال وفراج العربيد وأسامة الشاهين ومبارك الحجرف وعلي الدقباسي عن تقديمهم طلباً لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في شأن ضعف وقصور استعدادات وزارة التربية للعام الدراسي 2018 في المدارس الحكومية وقضية تزوير الشهادات الدراسية.

وجاء في الطلب النيابي ما يأتي:

نتقدم بكتابنا هذا بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية وفقا للمادة 114 من الدستور والمادة 147 من اللائحة الداخلية للمجلس في المسائل المثارة بشأن ضعف وقصور استعدادات وزارة التربية للعام الدراسي 2018 في المدارس الحكومية والمسائل المتعلقة بقضية تزوير الشهادات الدراسية ومعادلتها المسؤول عنها وزارة التعليم العالي أن تقوم لجنة التحقيق ببحث التالي:

أولاً: الضعف وقصور استعدادات وزارة التربية للعام الدراسي 2018 وبالأخص في مجال توافر الخدمات وجودة (التكييف، الصرف الصحي، الصيانة والخدمات العامة).

– تبيان مدى توافر خطة تنفيذية في وزارة التربية للاستعداد والتجهيز للعام الدراسي في مدارس وزارة التربية والمناطق التعليمية وتحديد المسؤولين عن التنفيذ ومدى جودة الخطة الموضوعة والتنفيذ الذى تم.

– تحديد المسؤولين المباشرين عن تجهيز مدارس وزارة التربية للعام الدراسي الجديد قبل بداية العام الدراسي مع تحديد أوجه التقصير على مستوى إدارة المدرسة والمناطق التعليمية وعلى مستوى الوزارة في استعدادات الوزارة والمناطق التعليمية والمدارس.

– التحقق والتثبت من قيام وزارة التربية بمعالجة القصور القائمة بعد حدوثها في بداية العام الدراسي مع التحقق من مدى توافر استعدادات أمثل في الفترات المقبلة.

ثانياً: المسائل المتعلقة بقضية تزوير الشهادات الدراسية ومعادلتها.

– تحديد حالات وصور التزوير التي تم اكتشافها في معادلة وقبول الشهادات العلمية في وزارة التعليم العالي والى أي تاريخ زمني سابق تعود علمية التزوير سواء في الحصول على الشهادات العلمية المزورة أو قبولها ومعادلتها في وزارة التعليم العالي.

– التحقيق في أعداد الشهادات المزورة التي تم اكتشافها بعد إتمام معادلتها في عام 2018 وحتى تاريخه ، وما أعداد الشهادات المزورة التي تم اكتشافها ومن ثم سحب معادلتها منذ عام 2010 حتى تاريخ انتهاء عمل اللجنة.

– التحقيق والتثبت بشان نتائج لجان التحقيق التي تم تشكيلها في كل من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ووزارة التعليم العالية أخيراً بشأن الشهادات المزورة مع بيان ما انتهت إليه اللجان من قرارات وإجراءات الوزارة اتجاه تلك القرارات منذ عام 2015 حتى تاريخ انتهاء عمل اللجنة.

–التحقق من توافر خطط في وزارة التعليم العالي للتعامل مع ظاهرة الشهادات المزورة ومعادلتها في الوزارة من حيث التاريخ الذي ستعود به الى الماضي لبحث والتحقيق في وجود التزوير من عدمه ، آلية اعتماد الشهادات الدراسية وتطويرها ، اعتماد والتعامل مع الجامعات والمؤسسات التعليمية في خارج الكويت.

مع قيام مجلس الأمة الموقر بتشكيل لجنة ثلاثية من الأعضاء لتولي عملية التحقيق البرلمانية وتقديم تقرير للمجلس خلال ثلاثة أشهر من صدور قرار التشكيل بشأن ذلك.

استنكر غياب العامل الثقافي

الرويعي: أهمية التكامل العربي لمواجهة التحديات

د. عودة الرويعي

أكد أمين سر الشعبة البرلمانية النائب د. عودة الرويعي، أهمية التكامل العربي من أجل مواجهة التحديات، مستنكراً غياب العامل الثقافي العربي المشترك.

وقال الرويعي خلال الندوة البرلمانية العربية للاتحاد البرلماني العربي التي عقدت أمس في مقر مجلس النواب المصري إن التكامل العربي كان أفضل حالاً في السابق وأصبح مجهولاً اليوم، مضيفاً: ما زلنا نجهل بَعضُنَا البعض رغم وجود «السوشيال ميديا».

وأضاف، أن الكويت تحظى بقيادة حكيمة لإدارة البلاد حيث يعمل سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح جاهداً من أجل لم الشمل العربي.وعن مكانة مصر في المنطقة قال الرويعي «إذا عطست مصر نصاب بالشلل وليس بالإنفلونزا فقط»، مشدداً على ضرورة أن يبقى العرب أقوياء وعلى قدر المسؤولية.

من جهة أخرى قال عضو مجلس النواب المصري رئيس الجلسة الأولى السفير محمد العرابي، إن مصر والكويت كانتا صاحبتي مبادرة القمة الاقتصادية.

وحضر الندوة البرلمانية العربية للاتحاد البرلماني العربي بالقاهرة ممثلو برلمانات كل من الكويت واليمن والأردن والإمارات والبحرين والمغرب والجزائر وفلسطين والصومال والسّودان إضافة إلى مصر.

إلا في حالة عدم توافر من يشغل الوظيفة من المواطنين

العتيبي : لا تعيين لغير الكويتيين

خالد العتيبي

أعلن النائب خالد العتيبي عن تقديمه اقتراحاً بقانون بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية بهدف معالجة ظاهرة البطالة عن طريق عدم تعيين غير الكويتيين الا في حالة عدم توافر من يشغل الوظيفة من الكويتيين ويكون ذلك بصفة مؤقتة وبطريق التعاقد.

ونصت مواد الاقتراح بقانون على الآتي:مادة أولى

يستبدل بنص الفقرة الثالثة من المدة 15 من القانون رقم 15 لسنة 1979 المشار إليه النص التالي:

لا يكون تعيين غير الكويتيين الا في حالة عدم توافر من يشغل الوظيفة من الكويتيين ويكون ذلك بصفة مؤقتة وبطريق التعاقد، وفي كل الاحوال لا يجوز ان تزيد العمالة الوافدة في اي إدارة او قطاع من قطاعات العمل الحكومية عن 15% من اجمالي عدد الموظفين في الهيئات الحكومية.

مادة ثانية

اضافة مادة جديدة مكررة تحمل الرقم (15 مكرر ب) نصها كتالي:

استنادا لنص المادة السابقة «لا يجوز تعيين غير الكويتيين من خريجي كليات القانون لأي مسمى وظيفي (مستشار، محامي، خبير قانوني، باحث قانوني... وغيره من المسميات الاخرى) في جميع الجهات الرسمية والشركات التي تمتلكها الحكومة والخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة، الا بعد نشر اعلان الوظيفة الشاغرة في الجريدة الرسمية موضحاً المزايا وراتب الوظيفة وفي حال لم يتقدم أي من المواطنين لشغل لوظيفة ممن تنطبق عليهم الشروط خلال شهرين يتم إتمام التعاقد.

وجاءت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون كما يلي:

تعتبر مشكلة البطالة تعتبر من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الكويتي، والتي لابد من مواجهتها باستحداث تشريعات تقوض من هذه الظاهرة، سواء بتعديل التشريعات القائمة او استحداث نظم جديدة تتضمن ايجاد بدائل توسعة للقاعدة الوظيفية في الجهاز الاداري للدولة بحيث تكون هناك درجات وظيفية تستوعب عدداً كبيراً من طالبي التوظيف الكويتيين والذين تتكدس بملفاتهم ادراج ديوان الخدمة المدنية.

وعليه أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بهدف محاولة معالجة ظاهرة البطالة عن طريق عدم تعيين غير الكويتيين الا في حالة عدم توافر من يشغل الوظيفة من الكويتيين ويكون ذلك بصفة مؤقتة وبطريق التعاقد، وفي كل الاحوال لا يجوز ان تزيد العمالة الوافدة في اي إدارة او قطاع من قطاعات العمل الحكومية عن 15% من اجمالي عدد الموظفين في الهيئات الحكومية.

مع اضافة فقرة جديدة تمنع تعيين غير الكويتيين من حملة كليات الحقوق وما في حكمها للتعيين تحت أي مسمى (مستشار، محامي، خبير قانوني، خبير دستوري(أو أي مسمى آخر الا بعد ان يتم الاعلان عن الوظيفة الشاغرة في الجريدة الرسمية وعدم تقدم أي من المواطنين لشغلها في خلال شهرين.)

التي تخدم العديد من مناطق الكويت الحيوية

فهاد يسأل وزير الأشغال عن طلب إلغاء عدد من مناقصات الطرق

وجه النائب عبدالله فهاد العنزي سؤالا الى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشئون البلدية قال فيه : نمى إلى علمنا طلب وزير الأشغال من الجهاز المركزي للمناقصات العامة إلغاء عدد من المناقصات 243 و 257 و242 و 260 و 261 وتخدم هذه المناقصات العديد من مناطق الكويت الحيويه منها تطوير الطرق المحيطة منطقة الاستعمالات الحكومية بجنوب السرة وبالاخص مستشفى الشيخ جابر الاحمد الذي سيتم افتتاحه قريبا ومقار حكومية اخرى والذي بدات المرحلة الاولى منه واستكمال تطوير طريق الدائري السابع لخدمة مبنى مطار الكويت الدولي الجديد والذي بدات اعمال المرحلة الاولى منه وتطوير طريق العبدلي السريع لخدمة مدينة المطلاع السكنية وتطوير طريق السالمي والذي بدات المرحلة الاولى منه على الرغم من سلامة إجراءات طرح المناقصات ، ودون الرجوع إلى الجهة الفنية المختصة في الوزارة او في هيئة الطرق و تبين رفض لجنة المناقصات المركزية طلب الوزير حيث تبين رفض الجهة المسئوله عن المناقصات المذكوره ممثلة بهيئة الطرق والنقل البري لالغاء المناقصات المذكوره نظرا لاهميتها

لذا يرجى إفادتي وتزويدى بالآتي :

1 – –يرجى تزويدي بنسخ من كراسة التاهيل الخاصه بهذه المناقصات

2 – –تزويدي بنسخة من اعلانات نتيجة تاهيل الشركات الفائزة بالمناقصات المذكوره في جريدة الكويت اليوم

3 – –تزويدي بكافة الموافقات للجهات الرقابيه على المناقصات المذكوره مع جدول يبين الموقف التنفيذي للمناقصات المذكوره مع بيان تفصيلي يبين التواريخ

4 – –تزويدي بنسخة من كتابكم المرفوعة لمجلس الوزراء بشان المناقصات المذكوره اعلاه

5 – –تزويدي بنسخة من كتبكم الموجهه الى الجهاز المركزي للمناقصات بطلب الغاء المناقصات مع كافة المرفقات وردود الجهاز المركزي للمناقصات على هذا الكتاب

6 – تزويدي نسخه من كتابكم الموجه الى ادارة الفتوى والتشريع ونسخه من رد الفتوى على هذا الكتاب

7 – –ماهو السند القانوني الذي تعتمدون عليه في الغاء هذه المناقصات ومن هي الجهة التي تملك صلاحية الغاء المناقصات وماهي الحالات التي يجوز فيها الالغاء

وزارتا التربية والتعليم العالي حلتا في المركز الثالث في الأسئلة

قضايا التعليم والاستقرار الوظيفي للمعلم .. أولوية نيابية

شغلت قضايا التعليم جانبًا كبيرًا من اهتمامات نواب مجلس الأمة وترجم ذلك ما قدمه النواب من أسئلة برلمانية واقتراحات بقوانين تهدف إلى تطوير العملية التعليمية بمستوياتها كافة، فعلى الصعيد التشريعي، تقدم 12 نائبًا بـ 10 اقتراحات بقوانين .

أما الأسئلة فقد كانت وزارتا التربية والتعليم العالي من أكثر الوزارات تلقيًا للأسئلة البرلمانية، حيث تلقيًا 100 سؤال برلماني تقدم بها 31 نائبًا، وشكلت نسبة 9.4% من إجمالي الأسئلة الموجهة للوزراء في دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر.

وتناول النواب في أسئلتهم قرارات التعيين والتجديد للقيادات وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، والمستشارين غير الكويتيين في وزارتي التربية والتعليم العالي والهيئات والجهات التابعة وسيرهم الذاتية، واستراتيجية وزارة التعليم العالي في التصدي للفساد الأكاديمي في المؤسسات التابعة لها، والخطوات التي اتخذت لتطبيق سياسة الإحلال الوطني و(التكويت) بوزارتي التربية والتعليم العالي.

كما تناولت الأسئلة البرلمانية المخالفات الإدارية والمالية في المدارس وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، والنقص الحاصل في بعض التخصصات، والإجراءات المتخذة لتصحيح المخالفات والملاحظات التي وردت في تقارير الجهات الرقابية، والأحكام القضائية الصادرة ضد أو لصالح وزارتي التربية والتعليم العالي.

واستفسر النواب عن الدعم المالي المقدم للصندوق الخيري لمساعدة الطلبة المحتاجين، وأسباب عدم تفعيل قانون رقم 1 لسنة 2012 الخاص بتأسيس محفظة استثمارية لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة، ومجموعة من القوانين الصادرة عن مجلس الأمة على مختلف الفصول التشريعية ولا تزال معطلة.

كما شملت الأسئلة البرلمانية مشروع مدينة صباح السالم الجامعية (الشدادية)، وجامعة جابر، والقرارات الإدارية الخاصة بإعفاء المسنين من الرسوم الحكومية في الجهات التابعة لوزارتي التربية والتعليم العالي.

وتطرقت الأسئلة إلى آليات اعتماد شهادات الدكتوراه أو الماجستير وما يعادلهما التي يحصل عليها الدارسون في الخارج، والاعتماد الأكاديمي لبعض التخصصات، مثل الطب البشري، والضوابط والقرارات المتعلقة بالابتعاث للدراسة في الخارج وأعداد وتخصصات الطلبة المبتعثين وعدد المتعثرين منهم، والتخصصات التي يحظر على الطلبة دراستها خارج الكويت، بالإضافة إلى الأسس التي يبنى عليها اختيار الجامعات التي يبتعث الطلبة للدراسة فيها، بالإضافة إلى دور المكاتب الثقافية في الخارج.

واستفسر النواب عن خطط وزارتي التربية والتعليم العالي والجهات التابعة لهما ومؤشرات قياس الأداء والأهداف الرقمية والمعوقات التي تواجههما، والتدابير والإجراءات التي اتخذتها وزارتا التربية والتعليم العالي لمواجهة نقص الخدمات التعليمية في عدد من المناطق، والاستعدادات لاستقبال الأعداد المتزايدة من الطلبة في المستقبل.

وتساءل النواب عن إجراءات الوزارة تجاه ما أثير عن وجود 400 أكاديمي في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب شهاداتهم غير معتمدة ونتائج التحقيق التي انتهت إليها اللجنة التي شُكلت من وزير التربية والتعليم العالي السابق، وآليات التعامل مع شهادات الدكاترة والأساتذة الوافدين على وزارة التعليم العالي قبل تعيينهم في جامعة الكويت أو الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

وتضمنت أسئلة النواب استفسارات عن الشواغر الوظيفية بوزارتي التربية والتعليم العالي وآليات وشروط شغلها وإجراءات الوزارتين تجاه التشريعات المناهضة للكيان الصهيوني وفي مقدمتها القانون رقم (21) لسنة 1964 في شأن القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل، ومدى التزام وزارتي التربية والتعليم العالي بتعيين نسبة من ذوي الاعاقة المؤهلين مهنياً بنسبة لا تقل عن 4% من العاملين الكويتيين لديها، والخدمات التي تقدمها الوزارة في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما تضمنت الأسئلة استفسارات عن مركز التميز بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، والجهاز الوطني لضمان جودة التعليم، ولجان التحقيق الخاصة بالأمانة العلمية وإجراءات التعليم العالي لحماية البحوث العلمية من السرقة.

وسأل النواب عن أعداد المدارس الخاصة والحكومية في الكويت، وعدد المدارس الخاصة التي تتلقى مساعدات من وزارة التربية وأسباب تفاوت مبالغ المساعدات من مدرسة لأخرى، إضافة إلى أسئلة أخرى تناولت بعض الفعاليات والرسوم التي تفرضها بعض المدارس.

وتطرق النواب إلى عدد من حالات الوفاة في المدارس وحوادث الاعتداء والعنف البدني واللفظي، وقضية اقتحام رجال شرطة البيئة إحدى المدارس دون أخذ إذن مسبق من إدارة المدرسة أو من المنطقة التعليمية، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بعقود الصيانة المرتبطة بجميع المناطق التعليمية وما تعانيه بعض المدارس من مشاكل في أجهزة التكييف والأثاث.

كما تطرق النواب إلى ظاهرة الغش في الاختبارات وتدني مستوى التعليم في الكويت وفقًا لمؤشرات القياس العالمية، وأسباب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، ودور المركز الوطني لتطوير التعليم والمجلس الأعلى للتعليم، والخطوات التي انتهت إليها خطط تطوير المناهج التعليمية، والمراحل التي تم الوصول إليها في تطبيق منهج الكفايات في التعليم العام.

واستفسر النواب عن الأسس والمعايير المتبعة في تعيين المديرين العامين للمناطق التعليمية، وإجراءات نقل الطلبة بين المدارس، وأعداد الطلبة الكويتيين وغير الكويتيين وأعداد المدرسين الكويتيين وغير الكويتيين في التعليم العام والخاص، ومباني المدارس الحكومية الشاغرة وخطة الوزارة لاستغلالها.

وتناول النواب موضوع صدور قرار شرط اجتياز اختبار (الآيلتس) للحصول على البعثة الدراسية وأسباب اتخاذ وزارة التعليم العالي وضع حظر يسمى (البلوك العددي) على عدد من الجماعات العريقة في أمريكا وغيرها.